

أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية

دراسة حالة البنك السعودي البريطاني

إعداد الطالبة:

شذى عبدالاله الحازمي

2021203595

إشراف/

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

العام الدراسي: 2024

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى الوالد وإلى الوالدة أطال الله في عمرهما وإلى إخواني

وأخواتي وجميع الاهل والأصدقاء..

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير إلى الدكتورة منى مصطفى العشري . الذي تفضل

بالإشراف على

هذه الرسالة وعلى ما قدمته لي من نصائح وإرشاد وما بذلته معي من جهد، أرجو لها دوام

التوفيق

والسداد كما أتقدم بالشكر جامعة ميدأوشن وأعضاء الهيئة التدريسية وجميع العاملين فيها.

المستخلص

قائمة المحتويات

المحتويات

.....	صفحة الغلاف
.....	الإهداء
.....	شكر وتقدير
.....	الملخص
.....	قائمة المحتويات
.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
.....	1.1 المقدمة
.....	2.1 مشكلة الدراسة
.....	3.1 أهداف الدراسة
.....	4.1 متغيرات ونموذج الدراسة
.....	1.5 فرضيات الدراسة
.....	6.1 أهمية الدراسة
.....	7.1 حدود الدراسة
.....	8.1 مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية
.....	9.1 هيكلية الدراسة



الفصل الأول : الاطار العام للدراسة

المقدمة:

أدت العديد من فضائح الشركات إلى جانب الاتجاه المتغير للبيئة الاقتصادية العالمية إلى تطوير حوكمة الشركات وكان جوهر هذه الفضائح هو ظاهرة الكهرومغناطيسية (Habbash, 2010). فضلاً عن ذلك فإن الأزمة المالية التي اندلعت في شرق آسيا في الفترة 1997/1998 ركزت على هشاشة وعجز معايير الإدارة الرديئة التي كانت مسؤولة بشكل غير مباشر عن الأزمة. وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في منحنى ثقة المستثمرين لأجانب في سوق رأس المال (Hashim and Dev 2009).

وقد اجتذبت هذه المواقف تركيزاً كبيراً على تحسين حوكمة الشركات لتحسين FRQ وبالتالي استعادة ثقة المستثمرين في سوق رأس المال (Abed et al., 2012; , 2007). كما ذكر كلاً من Razaee وزملاؤه (2003) (Pergola, 2005 Ebrahim) أيضاً Waweru و (2013 Riro) أن الحوكمة الجيدة للشركات تعزز آليات ممارسة المساءلة بين المشاركين الرئيسيين في الشركات وهذا قد يعزز الأداء العام للشركات. ومن جهة أخرى فالحوكمة السليمة للشركات تجعل الإدارة مسؤولة أمام المساهمين. وقد زاد عدد من المشاركين البارزين في المناقشات المحيطة بإعداد التقارير المالية وممارسات مراجعة الحسابات من الاهتمام بدور إجراءات حوكمة الشركات في تطوير معلومات ذات مصداقية في البيانات المالية (Levitt, 1998) أشارت الدراسات السابقة إلى أن حوكمة الشركات يمكن أن ترتبط بارتفاع (Lai, 2011; Nugroho and Eko, 2012; FRQ (

(Waweru and Riro, 2012).

كما أن حوكمة الشركات لها تأثير كبير على الاقتصاد لأنها تضمن عوائد للمستثمرين عن طريق تقليل مخاطر الاستثمار المرتبطة بها، وبالتالي تساهم في أداء الشركات (Shleifer تلعب مجالس الإدارة دورًا أساسيًا في تعزيز حوكمة الشركات من خلال إنجاز الأدوار المهمة المتمثلة في المراقبة وتقديم المشورة بشأن توفير الموارد. (Tricker, 2012; Ntim, 2015)

لقد اجتذبت حوكمة الشركات العديد من الدراسات لدراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي (Nim2015). ومع ذلك، فإن هذه الدراسات تتعلق بالبلدان المتقدمة التي تم بحثها على نطاق أوسع ولا يمكن تعميمها على بلدان أخرى بسبب الاختلافات في هياكل وثقافات حوكمة الشركات Arora and Sharma 2016 كما أن بحث Kang وزملاؤه (2007) يدعو إلى إجراء دراسة خاصة بأداء حوكمة الشركات في كل بلد. وعلى الرغم من هذه الدعوة، لا تزال هناك ندرة في الأدبيات المتعلقة بحوكمة الشركات في معظم الاقتصادات الناشئة (Darko et al., 2016).

وانطلاقاً من ما سبق ذكره فإن هذه الدراسة تبحث في دور أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في البنك السعودي البريطاني باعتبار أن جودة التقارير المالية تعتبر عاملاً أساسياً في تقدم وسلامة قطاع البنوك.

مشكلة البحث:

يهتم الكثير من المستثمرين والمحللين الماليين عند التحدث عن التقلبات التي تحدث في جودة التقارير المالية بالعديد من العوامل منها عوامل مالية ومنها عوامل تتعلق بالإدارة وغيرها من العوامل. والجدير بالذكر أنه قليلاً ما تم تسليط الضوء على مجلس الإدارة كأحد الجهات أو العوامل التي قد تعتبر أيضاً أحد المؤثرات في الأداء المالي (طريف، 2017). حيث أن الهدف الرئيسي والأسمى لمجلس الإدارة هو تعظيم ثروة المساهمين والحفاظ عليها. مع أخذ المناقشة أعلاه في الاعتبار، فإن الوظيفة المهمة لهذه الدراسة هي الإجابة على سؤال البحث التالي:

"ما هو أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في البنك السعودي البريطاني"

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية

تساهم هذه الدراسة في ملء الفجوة النظرية الموجودة في فهم العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية بواسطة تحليل الأدبيات السابقة والنظريات المرتبطة، يمكن للدراسة أن تقدم إطاراً نظرياً شاملاً لفهم هذه العلاقة وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في جودة التقارير المالية.

وتهدف الدراسة النظرية إلى توفير التوجيه والإرشاد للأبحاث المستقبلية في هذا المجال. من خلال تحليل الأدبيات الحالية وتلخيص النتائج والتوصيات، يمكن للباحثين الآخرين أن يستفيدوا من الأفكار والمفاهيم المطروحة لمواصلة البحث والتطوير في هذا المجال.

الأهمية العلمية:

تلعب هذه الدراسة دوراً هاماً في توسيع المعرفة العلمية حول العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية من خلال إجراء دراسة حالة على البنك السعودي البريطاني، يمكن أن تسهم الدراسة في إضافة معرفة جديدة وفريدة حول هذا النوع من العلاقات في قطاع الخدمات المصرفية.

وتوفر النتائج والتوصيات التي يتم الوصول إليها في هذه الدراسة أدلة علمية قوية تدعم اتخاذ القرارات وصياغة السياسات المتعلقة بجودة التقارير المالية ودور مجالس الإدارة فيها. قد يستفيد القرارات التنظيمية والإشرافية من نتائج هذه الدراسة لتعزيز الإطار التنظيمي والمراقبة المالية.

كما يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في تطوير المنهجيات والأدوات البحثية المستخدمة في تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية. يمكن أن توفر الدراسة نماذج وأدلة قوية للباحثين الآخرين لاستخدامها في دراساتهم اللاحقة وتعزيز الطرق المنهجية المستخدمة في هذا المجال.

أسئلة البحث

تتضمن الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية؟
2. هل يوجد أثر لاجتماعات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية؟
3. هل يوجد أثر لتخصصات المالية لأعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية؟
4. هل يوجد أثر لتنوع جنس مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية؟
5. هل يوجد أثر للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي ؟
6. هل يوجد أثر لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي ؟
7. هل يوجد أثر لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي ؟
8. هل يوجد أثر لتركز الملكية على الأداء المالي ؟

أهداف البحث:

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك السعودي البريطاني وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد أثر لحجم مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
2. تحديد أثر لاجتماعات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
3. تحديد أثر لتنوع جنس مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
4. معرفة أثر الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي .
5. معرفة أثر التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي .
6. معرفة أثر تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي .
7. معرفة أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي .
8. معرفة أثر لتركز الملكية على الأداء المالي .
9. معرفة أثر لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي .

فرضيات البحث

بعد توضيح مشكلة الدراسة وأسئلتها تم تحديد الفرضيات كما يلي:

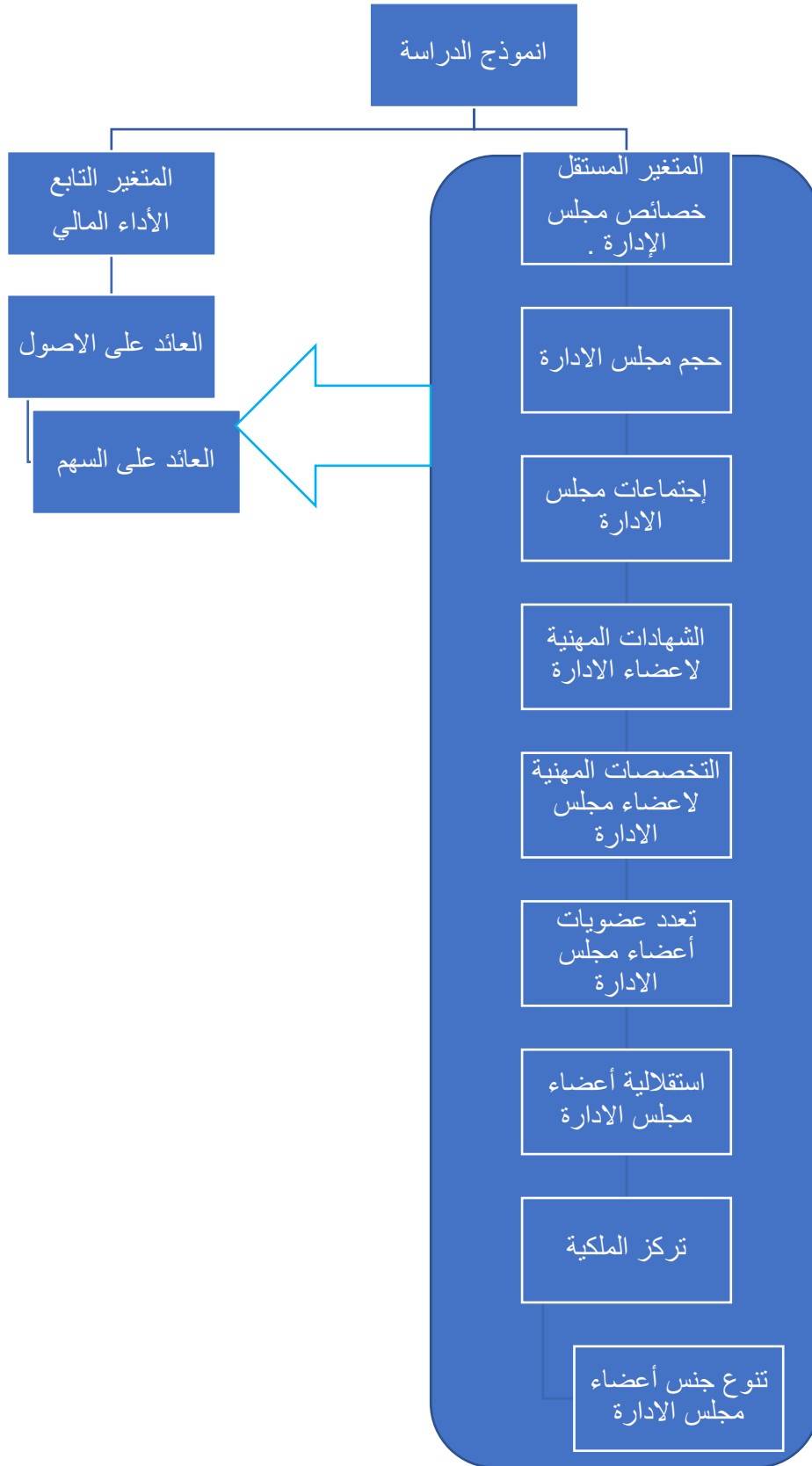
الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لخصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لحجم مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لاجتماعات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لتخصصات المالية الأعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لتنوع جنس مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

نموذج الدراسة

لتوضيح فرضيات الدراسة قام الباحث بإعداد انموذج الدراسة على النحو التالي: إنموذج الدراسة شكل (1)



الفصل الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الثاني : الدراسات السابقة

تزخر المجالات العلمية بالعديد من الدراسات التي تناولت خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي للشركات في شتى أنحاء العالم. ورغبةً في تسليط الضوء عليها والاستفادة من مناهجها ونتائجها، تستعرض الباحثة جزءاً من هذه الدراسات مرتبة زمنياً من الأحدث إلى الأقدم، كما يلي:

1-دراسة (Queir et al 201) هدفت إلى معرفة العلاقة بين كل من خصائص مجلس الإدارة وتركز الملكية وبين أداء الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. وقد تألف المجتمع من الشركات الخدمية والصناعية في سوق مسقط للأوراق المالية، وبعد استثناء الشركات التي لم تتوفر فيها جميع البيانات المطلوبة، بلغ حجم العينة 14 شركة تمت دراستها من سنة 2009م إلى 2015م. تم حساب الأداء المالي بواسطة نسبي (ROA) و (IQ) ، ثم حُللت البيانات باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية ((Ordinary Least Square (OLS) توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة على أداء الشركة، ووجود تأثير سلبي لكل من عدد اجتماعات المجلس، ونسبة الأعضاء المستقلين على الأداء أوصت الدراسة منظمي سياسات الحوكمة بالاطلاع على النتائج الحالية، وأوصت الشركات بوضع أسس منهجية عند اختيار الأعضاء المستقلين من حيث توفر الخبرة وعدم الانضمام إلى عدد كبير من المجالس، كما شددت على أهمية الاعتناء بجودة مجلس الإدارة أكثر من التركيز على العدد فحسب.

2-دراسة (Abdeljawad and Masri 200) هدفت إلى اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وأداء الشركات الفلسطينية لعينة ضمت 47 شركة خلال الفترة من 2012م إلى 2014م. استخدمت الدراسة نسب (ROA) و (ROE) وربحية السهم لقياس الأداء المالي، ثم استخدمت أسلوب المربعات الصغرى المعممة (Generalized

Least Square) لحساب معاملات الانحدار. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على أداء الشركات، في حين وُجد تأثير سلبي لكل من حجم المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين، وعدد حاملي شهادة الدكتوراه على الأداء المالي أوصت الدراسة بأهمية اطلاع منظمي سياسات الحوكمة لنتائج الدراسة والتشجيع على تصغير حجم مجلس الإدارة وزيادة عدد اجتماعاته، مع اختيار الأعضاء المستقلين والحاصلين على شهادات عليا بعناية.

3-دراسة (Guney et al 2020) هدفت إلى معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات في أسواق شرق أفريقيا الحدودية (كينيا، وأوغندا وتنزانيا). وقد تكوّن المجتمع من جميع الشركات الغير مالية المدرجة في هذه الأسواق، أما العينة فاقترنت على 47 شركة، تم جمع بياناتها خلال السنوات من 2000م إلى 2013م. تم اعتماد نسبة (ROA) كمقياس للأداء، ثم أُجري التحليل باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي، في مقابل وجود تأثير إيجابي للأعضاء من ذوي التعليم العالي. وأوصت الدراسة بأهمية إنشاء لائحة توضح مهام مجلس الإدارة؛ لتجنب أي نزاعات.

4-دراسة خليصة و عبد الناصر - (2019م) إلى بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ذات الأسهم الجزائرية. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذي دلالة معنوية لخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة ازدواجية دور المدير التنفيذي، اجتماعات مجلس الإدارة، أقدمية المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات محل الدراسة، مما يثبت أن الأداء المالي لتلك الشركات يتأثر بعوامل أخرى أكثر من تأثره بهذه الخصائص.

5- دراسة Bajar (2019)) هدفت إلى تحليل أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي

لشركات الإسمت في السوق المالي السعودي والتي يبلغ عددها 14 شركة. وبعد استبعاد إحدى الشركات ذات البيانات المفقودة بلغت العينة 13 شركة، تم استخراج بياناتها خلال الفترة من 2012م إلى 2016م مع قياس الأداء المالي باستخدام (ROA) ، ثم تحليلها بأسلوب (OLS). توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته، والأعضاء المستقلين فيه على الأداء المالي؛ وأوصت بإجراء المزيد من البحوث المشابهة مع توسيع عينة الدراسة أو اختيار متغيرات أخرى.

6-دراسة مباركي - (2018م) إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي

للمؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC40). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي والأداء المالي للمؤسسات الفرنسية، وعدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته على الأداء المالي للمؤسسات الفرنسية.

7-دراسة Assenga et al (2018) هدفت إلى معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة

على الأداء المالي للشركات المدرجة في تنزانيا والتي يبلغ عددها 18 شركة وبعد استبعاد الشركات المالية وذات البيانات الغير مكتملة، انحصرت العينة في 7 شركات فقط. وقد تم اختيار نسبي (ROA) و (ROE) لقياس الأداء المالي، واعتماد نماذج (Panel Data في تحليل بيانات شركات العينة خلال السنوات من 2006م إلى 2013م، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع 12 شخص من أصحاب المصلحة الرئيسيين توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين فيه، وعدد حاملي شهادة الدكتوراه على الأداء المالي للشركات وأوصت بتشجيع المسؤولين على صياغة أنظمة حوكمة مناسبة لبيئة العمل في الدولة، مع توضيح آليات تعيين الأعضاء وتدريبهم بشكل أكثر شفافية

8-دراسة (Makhlouf et al (2017) هدفت إلى معرفة العلاقة بين فعالية مجلس

الإدارة وأداء الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 134 شركة وقد تمثلت عينة الدراسة من 120 شركة ممن توفرت فيها البيانات اللازمة خلال السنوات من 2009م إلى 2013م. وقد تم قياس الأداء المالي باستخدام (ROA) و (IQ) ، ثم إجراء التحليل وفقاً لأسلوب (Panel Data). خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لحجم المجلس على الأداء المالي، ووجود تأثير إيجابي لعدد الأعضاء المستقلين على الأداء، وأما عدد الاجتماعات فلم يوجد لها تأثير جوهري، وأوصت بالاطلاع على هذه النتائج مع إجراء المزيد من البحوث ذات العلاقة.

9- دراسة محمدي وقريشي (2016) هدفت إلى معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي

للشركات البتروكيماوية المدرجة في سوق المال السعودي. وقد تألف المجتمع من جميع الشركات البتروكيماوية المدرجة في سوق المال السعودي، في حين تألفت عينة الدراسة من 10 شركات توفرت فيها البيانات اللازمة خلال السنوات من 2010م إلى 2015م. وتم استخدام نسبة (ROA) لقياس الأداء المالي، واستخدام نماذج (Panel (Data لتقدير معاملات الانحدار توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وجوهري لعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على الأداء المالي، بينما لا يوجد تأثير جوهري لحجم المجلس على الأداء.

10-دراسة Bhatt and Bhattacharya(2015) هدفت إلى فحص

العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية والأداء المالي للقطاع التقني في الهند لعينة بلغت 114 شركة تم جمع بياناتها للفترة من 2006م إلى 2011م. وقد تم قياس الأداء المالي باستخدام (ROA) و (ROE) و (TQ) والعائد على رأس المال العامل ثم تحليل البيانات بأسلوب المربعات الصغرى ذات المرحلتين والثلاثة مراحل. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة على أداء الشركات؛ بينما لا يوجد تأثير لكل من عدد الاجتماعات، والأعضاء المستقلين على الأداء المالي. تمت التوصية بزيادة حجم المجلس لتوفير

المزيد من الخبرات والحد من سيطرة المدير التنفيذي، بالإضافة إلى أهمية وجود أعضاء مستقلين أكفاء لتعزيز أداء الشركات.

. التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء دراسة وتحليل الباحث للدراسات السابقة اتضح ما يلي:

وجود تعارضاً واضحاً في نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي، الألمعي (2018) (AlQudah et 2019, .al)، ولكل رأي حجته ومبرراته، مما يتطلب عناية خاصة عند دراستها وتناولها. كما أن الدراسات السابقة كان تركيزها قليل على قطاع البنوك، وهذا يعزز أهمية الدراسة الحالية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أولاً، تُعد هذه الدراسة – على حد علم الباحثة – من الدراسات الأولى في السعودية التي تختبر أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات بعد استحداث لائحة الحوكمة في سنة 2017م والتي تضم 98 مادة مقارنة باللائحة القديمة الصادرة في سنة 2006م والتي ضمت 19 مادة فقط. وتدور إحدى الاختلافات بين اللائحتين حول عوارض استقلالية عضو مجلس الإدارة، حيث ذكرت اللائحة القديمة ستة، عوارض بينما أوردت اللائحة الجديدة عشرة عوارض ووسعت مفهوم صلة القرابة لتشمل الأجداد والأحفاد والأخوة (هيئة السوق المالية 2017ب، ص22-23)، وهذا يعني أن العضو المستقل وفقاً لللائحة القديمة ليس بالضرورة أن يبقى مستقلاً وفقاً لللائحة الجديدة.

ثانياً، تميزت الدراسة الحالية بدراسة خاصة هامة من خصائص مجلس الإدارة والمتعلقة بتعليم المجلس. فعلى حد علم الباحثة، لم تتناول الدراسات السابقة السعودية مثل (محمدي، وقريشي 2016؛ Bajaher 2019) دراسة تأثير مستوى تعليم أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي. ووفقاً لما ذكره Francis et al 2015، ص 547) يُعتبر الأعضاء ذوو الخلفية الأكاديمية من الموارد المهمة للشركة، والتي تُساعد في تحسين الأداء المالي من أجل ذلك، رغبت الباحثة في اختبار هذه الخاصية المهمة ضمن متغيرات الدراسة.

أخيراً، وعلى حد علم الباحثة فقد اقتصر معظم الدراسات السابقة على اختبار نسبة أو اثنتين من النسب المالية مثل دراسة (Bajaher 2019; Guney et al., ., 2017)، في حين تختبر هذه الدراسة تأثير الخصائص على ثلاثة نسب مالية، اثنتان منها محاسبية (ROA و ROE)، والأخرى تعتمد على القيمة السوقية للشركة وهي (IQ)؛ للوصول إلى نتائج أكثر دقة ومتانة.

المراجع

المراجع العربية:

(1) بارود، حمدي (2010) . العضوية في مجلس ادارة شركة المساهمة مجلة جامعة الأزهر،

مجلد (2) ص 447-508

(2) بوقديرة دنيا (2014). سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في

تقييم المشاريع الاستثمارية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ام البواقي، الجزائر.

(3) تقي الدين، دحدوح . (2014) . تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي

للمؤسسة واتخاذ القرار، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم البواقي، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

1. Habbash, M. (2010), "The effectiveness of corporate governance and external audit on constraining earnings management practice in the UK", Durham University.
2. Hashim, H. A., and Devi, S. (2009), "Board characteristics, ownership structure and earnings quality: Malaysian evidence", Research in Accounting in Emerging Economies, Vol. 8, pp. 97-123.
3. Ebrahim, A. (2007), "Earnings management and board activity: an additional evidence", Review of Accounting and Finance, Vol. 6 No. 1, pp. 42-58.
4. Abed, S., Al-Attar, A., and Suwaidan, M. (2012), "Corporate governance and earnings management: Jordanian evidence", International Business Research, Vol. 5 No. 1, pp. 216-22.
5. Pergola, T. M. (2005), "Management entrenchment: Can it negate the effectiveness of recently legislated governance reform", The Journal of American Academy of Business Cambridge, Vol. 6 No. 2, pp. 177-18.

6. Levitt, A.L. (1998), "The Numbers Game: Remarks by Chairman Arthur Levitt to the NYU Centre for Law and Business", New York.
7. Lai, L. (2011). Monitoring of earnings management by independent directors and the impact of regulation: Evidence from the people's republic of china. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, Vol. 7 No. 1, pp. 6-31.
8. Nugroho, B.Y., and Eko, U. (2012), "Board characteristics and earning management", *Bisnis & Birokrasi Journal*, Vol. 18 No. 1, pp. 1-10.
9. Waweru, N.M., and Riro, G.K. (2013), "Corporate governance, firm characteristics and earnings management in an emerging economy", *Journal of Applied Management Accounting Research*, Vol. 11 No. 1, pp. 43-64.
10. Shleifer, A., and Vishny, R. W. (1997), "A survey of corporate governance", *The journal of finance*, Vol. 52 No. 2, pp. 737-783.
11. Ntim, C. G. (2015). "Board diversity and organizational valuation: Unravelling the effects of ethnicity and gender". *Journal of Management and Governance*, Vol. 19 No. 1, pp. 167-195.
12. Tricker, B., (2012). *Corporate governance: principles, policies and practices*, 2nd edition, Oxford University Press, Oxford.

13. Arora, A. and Sharma, C. (2016). "Corporate governance and firm performance in developing countries: evidence from India".
Corporate Governance: The international journal of business in society, Vol. 16 No. 2, pp. 420-436.
14. Kang, H., Cheng, M., and Gray, S. J. (2007). "Corporate governance and board composition: Diversity and independence of Australian boards". Corporate Governance: An International Review, Vol. 15 No. 2, pp. 194-207.
15. Darko, J., Aribi, Z. A., and Uzonwanne, G. C. (2016). "Corporate governance: The impact of director and board structure, ownership structure and corporate control on the performance of listed companies on the Ghana stock exchange". Corporate Governance: The international journal of business in society, Vol. 16 No. 2, pp. 259-277.

الملحق

الاستبانة

السيد/

المحترم

تحية طيبة ، وبعد:

تقوم الباحثة بأجراء دراسة ميدانية تهدف الى التعرف على اثر خصائص مجلس الإدارة في جودة التقارير المالية ، وقد اعدت الباحثة الاستبانة المرفقة بهدف الاجابة على الاسئلة التالية ذات الصلة بفرضيات البحث.

لذلك ارجو التكرم بتخصيص جزء من وقتكم الثمين ، لتعبئة الاستمارة المرفقة ، مع مراعاة الدقة في الاجابة على الاسئلة المطروحة ، والذي سيكون له الأثر والفائدة في الوصول الى نتائج أكثر دقة كونها ستستخدم الأغراض البحث العلمي فقط هذا والكم مني جزيل الشكر والاحترام

القسم الأول:-

اولاً: البيانات الشخصية.

يرجى الاجابة على الاسئلة التالية بوضع اشارة (√) في المكان المناسبة.

1. التحصيل العلمي

- | | |
|--|--|
| ☐ دبلوم عالي | ☐ بكالوريوس |
| ☐ ماجستير أو ما يعادلها | ☐ دكتوراه او ما يعادلها |
| ☐ غير ذلك يرجى التحديد. | |

2. التخصص العلمي

- | | |
|--|-------------------------------------|
| ☐ محاسبة | ☐ احصاء |
| ☐ ادارة اعمال | ☐ علوم مالية |
| ☐ غير ذلك يرجى التحديد. | |

3. لعنوان الوظيفي

- | | |
|------------------------------------|-------------------------------------|
| ☐ مدير مالي | ☐ مدير تدقيق |
| ☐ محاسب | ☐ مدقق |

4- سنوات الخبرة

- | | |
|----------------------------------|---|
| ☐ 5-1 | ☐ 10-6 |
| ☐ 11 - 15 | ☐ 16 سنة فما فوق |

5- العمر

- | | |
|---|---|
| ☐ 22 سنة- 28 سنة | ☐ 29 سنة 35 سنة |
| ☐ 36 سنه- 42 سنة | ☐ 43 سنه 49- سنه |
| ☐ 50 سنة فاكثر | |

الأسئلة	موافق جدا	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق جدا
زيادة عدد اعضاء مجلس الادارة يؤدي الى اتخاذ قرارات أكثر ملائمة للجوانب المالية .				
وجود اعضاء مستقلين في مجلس الادارة يؤدي الى اتخاذ قرارات أكثر ملائمة للجوانب المالية				
زيادة تنوع الجنس في مجلس الادارة يؤدي الى اتخاذ قرارات أكثر ملائمة للجوانب المالية				
زيادة عمر اعضاء مجلس الادارة يساهم في اتخاذ قرارات أكثر ملائمة للجوانب المالية .				
تراكم خبرة اعضاء مجلس الادارة يساهم في اتخاذ قرارات أكثر ملائمة للجوانب المالية.				
يعد مجلس الإدارة بمثابة أداة فعالة لمراقبة سلوك الإدارة لتحقيق أهداف حملة الأسهم				
يقوم مجلس الإدارة باختيار وتعيين المديرين اساسا على الخبرة والمهارة المكتسبة				
يقوم مجلس الإدارة بواجباته من خلال مجموعة من اللجان وهذا من أجل القضاء على الفساد المالي والإداري				
يتوفر مجلس الإدارة على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة				
يعتمد مجلس الإدارة على اسس عادلة لمنح الحوافز والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية				
يمثل مجلس الإدارة آلية داخلية لحوكمة الشركات لمواجهة السلوك الانتهازي للإدارة				

رابط الاستبانة الالكتروني /

<https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfWSgSFESicODHXIETS5LXYfJv0RDkq9BBurHlC5l1teak9Sw/viewform>



الفصل الثالث : منهجية الدراسة

المقدمة

تعد منهجية الدراسة والاجراءات المتبعة فيها إحدى أهم المحاور الرئيسة التي يتم الاستناد إليها لإنجاز الجانب العملي للدراسة، حيث يتم من خلالها الحصول على البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك من اجل التوصل لنتائج تمكن الباحث من تفسيرها، وبالتالي يتم تحقيق الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها.

يظهر هذا الفصل المنهجية المتبعة وأسباب اختيارها، ومجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر جمع البيانات، ومتغيرات الدراسة وطريقة قياسها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية المتبعة في هذه الدراسة .

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

1. **مجلس الإدارة (Board of Directors):** وهو هيئة تتكون من مجموعة أعضاء منتخبين أو معينين بناء على التصويت من قبل الهيئة العامة للشركة، بحيث لا يقل عددهم عن خمسة أشخاص ولا يزيد عن ثلاثة عشر ، وأن يكون ثلثهم على الأقل أعضاء مستقلين، وذلك ليتولوا الإشراف على نشاطات الشركة بشكل مشترك.
2. **حجم مجلس الإدارة (Board Size):** ويمثل إحدى الخصائص التي يتصف بها مجلس الإدارة، ويعني عدد أعضاء مجلس الإدارة الذي يتولى إدارة الشركة ويتراوح عددهم بين خمسة وثلاثة عشر شخص، ويعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملاً هاماً في فعالية مجلس الإدارة.

3. اجتماعات مجلس الإدارة (Board Meetings) : ويقصد بها الاجتماعات

الرسمية التي يعقدها مجلس الإدارة الرئيسي، ويعتمد عدد هذه الاجتماعات على طبيعة عمل الشركة وظروفها، إلا أنه يجب أن لا تقل عن ستة اجتماعات سنوياً. ويرى الباحث أن الخبرة المالية يمكن قياسها من خلال الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، وتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة).

4. الخبرة المالية (Financial Expertise) وتمثل إحدى الخصائص التي

يتصف بها أعضاء مجلس الإدارة، ليتمكنوا من أداء واجباتهم بشكل جيد بناءً على وجود معرفة وخبرة مالية كافية، وبصورة تساهم في حماية موارد الشركة، وتمكّنهم من تقديم النصائح المالية للإدارة التنفيذية بفاعلية.

5. الشهادات المهنية (Professional Certifications) : "ما يمتلكه

أعضاء مجلس الإدارة من مؤهلات وخبرات علمية وعملية في المحاسبة والتمويل والشهادات المحاسبية المهنية المعتمدة (JCPA, ACPA, CPA, ACCA, CMA, CIA, CFA)

6. التخصصات الأكاديمية (Academic Specializations): مجموعة

من المقررات تقع ضمن حقل تخصصي معين وهي مبنية على أسس تنظيمية معينة وتهدف جميعاً إلى تحقيق أهداف عامة موحدة، وينال الدارس عند إكماله دراسة هذه المقررات بنجاح درجة البكالوريوس في التخصص الذي التحق به ويعرف أيضاً بأنه فرع من المعرفة ويشمل الخبرة، والدراسات، والتحقيق، ومجالات البحث التي ترتبط بقوة بهذا الفرع، بحيث تهدف إلى إكساب الأشخاص المهارات الأكاديمية العلمية المتخصصة في مجال معين حيث تم التعبير عنها وقياسها بأعضاء مجلس الإدارة الذين يحملون شهادات أكاديمية في تخصص المحاسبة والمالية والإقتصاد والأعمال. تعدد

العضويات (Multiple Directorships): تعني الأعضاء الذين يشغلون عضويات مختلفة في مجالس شركات أخرى .

7. استقلالية مجلس الإدارة (Board Independence) : " تُعتبر

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة واحدة من أهم الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، وتعني استقلالية أعضاء المجلس عن الإدارة التنفيذية للشركة بحيث يكون الجزء الأكبر من الأعضاء من غير المدراء التنفيذيين "Non-executives .

8. تركيز الملكية (Ownership Concentration) : " هي أداة رقابة

فعالة تقدمها بعض فئات المساهمين على أداء المديرين في سبيل تخفيض تكاليف الوكالة، إذا يساهم تركيز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين إلى وضع إجراءات أكثر صرامة في مراقبة تصرفات الإدارة فضلاً الاختيار الأمثل للمديرين ممن يُمثلون مصلحة المساهمين.

9. تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة (Board Gender): أن يتضمن مجلس

إدارة الشركة نسبة من الأعضاء الإناث، ويقاس بنسبة الأعضاء الإناث من إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

10. الأداء المالي (Financial Performance): ويمثل مقدرة

البنك على تحقيق أهدافه المالية بأقل تكاليف ممكنة، وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليه، بالإضافة إلى تحقيق التوازن المالي . حيث تم التعبير عنها وقياسها من خلال نسبة العائد على الأصول والعائد على السهم.

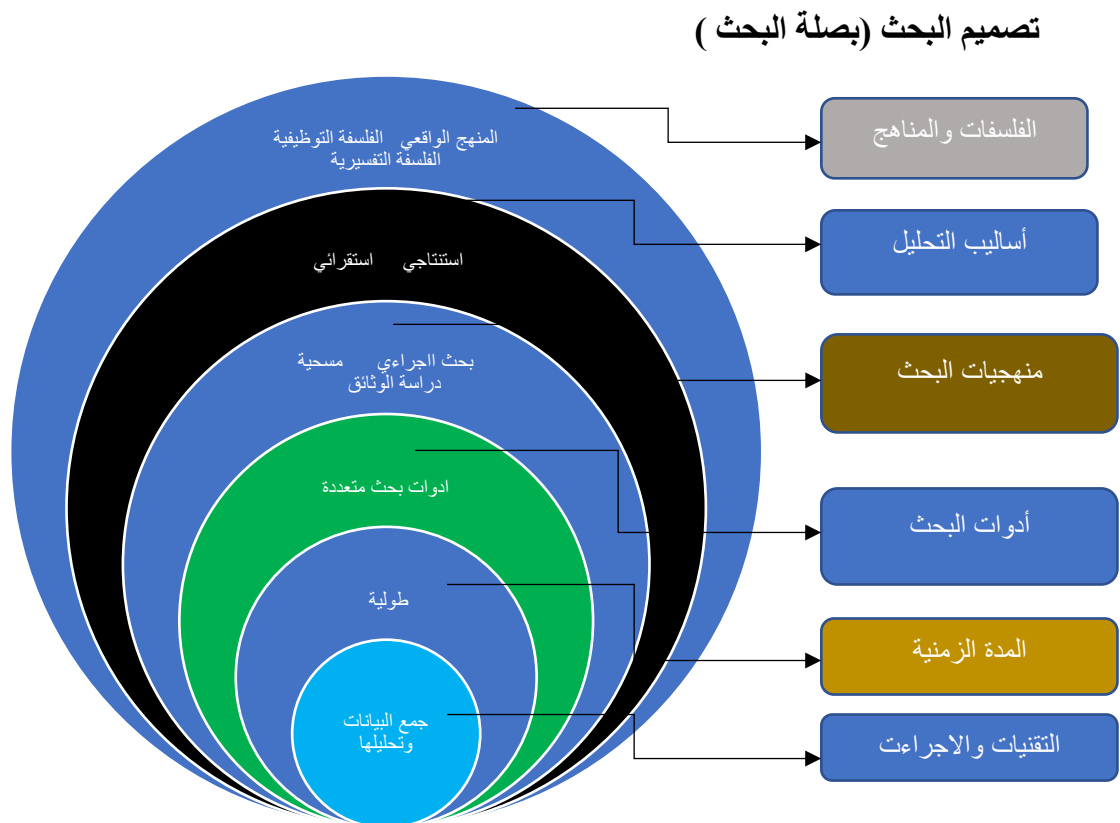
11. نسبة العائد على الأصول (ROA) هو أحد نسب الربحية ويعتبر من

النسب المالية الهامة التي تقيس نجاح الشركة كمؤشر ، ويستخدم لقياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من خلال إجمالي أصولها المملوكة، ويشير العائد على الأصول المرتفع إلى فاعلية الشركة في إدارة أصولها لتحقيق الأرباح . وتهدف إلى قياس الربحية

التي تحققها الأصول أو ما تنتجه هذه الأصول بشكل نهائي من الأموال المتاحة للإدارة، ويتم الإعتماد عليها في تحديد حجم الأصول التي يتم استخدامها في عملية الإنتاج.

12. العائد على السهم (Earning Per Share): وتعبر عن حصة

السهم العادي الواحد المتداول من صافي دخل الشركة بعد خصم الضرائب وأرباح الأسهم الممتازة.



مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات

يتألف مجتمع الدراسة من الإدارة واغلب الموظفين في البنك السعودي البريطاني .

بناءً على طبيعة الدراسة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم بدراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع دون تدخل الباحثة بها، بالإضافة إلى كونها من المناهج التي تقوم بوصف دقيق وكمي، حيث لا يتوقف هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، بل يتعداه إلى تحليل واستخراجات العلاقات والتأثيرات المرتبطة بالظاهرة، من أجل الوصول إلى التفسيرات والإستنتاجات التي يبني الباحثة عليها التصور المقترح للدراسة، بالإضافة إلى زيادة رصيد المعرفة حول الموضوع. وبناءً على الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والذي يتمحور حول بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي لدى البنك السعودي البريطاني ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تحليل محتوى القوائم المالية للبنك السعودي البريطاني المدرجة في بورصة الرياض خلال الفترة (2020-2024).

وذلك من خلال الإطلاع على التقارير المالية لإستخراج أبعاد المتغير المستقل لخصائص مجلس الإدارة والمتمثل بكل من حجم مجلس الإدارة اجتماعات مجلس الإدارة، الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة). ومن ثم استخراج أبعاد المتغير التابع وهو الأداء المالي والمتمثل في (العائد على الأصول، والعائد على السهم)، ليتم بعد ذلك التوصل الى العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

طريقة جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة في الحصول على كافة المعلومات والبيانات اللازمة لمتغيرات الدراسة على المصادر الثانوية باستخدام ما يلي:

1- بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث يمتاز هذا الأسلوب بالأخذ بعين الاعتبار أثر كل العوامل الفردية وعامل الزمن عند تقديره لمعادلات الإنحدار، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير المالية السنوية للبنك السعودي البريطاني والمفصح عنها عبر هيئة سوق المال السعودي (تداول) www.tadawal.com.sa و الموقع الرسمي للبنك للحصول على البيانات اللازمة لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة خلال الفترة الممتدة ما بين (2020-2024).

2-البيانات الثانوية لإثراء الجانب النظري، وذلك بالإعتماد على الكتب والمؤلفات ذات العلاقة بخصائص مجلس الإدارة و الأداء المالي والبنوك الموجودة بالمجلات العلمية والأبحاث المنشورة والدراسات الجامعية والمصادر المختلفة.

أنواع البيانات

تستخدم هذه الدراسة بيانات بانل Panel ، وهي تجمع بين البيانات المقطعية Cross-Sectional وبيانات السلاسل الزمنية Time Series حيث استخدمت بيانات سنوية تغطي فترات متتالية للدراسة 2020-2021-2022-2023 وعلى مستوى قطاع البنوك في آن واحد من أجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل في معرفة أثر خصائص مجلس الادارة على الأداء المالي على قطاع البنوك بالسوق السعودي ، حيث يعبر المتغير التابع عن الأداء المالي لقطاع البنوك والذي تم قياسه بمتغيرين (العائد على الأصول ROA ، والعائد على حقوق الملكية ROE) ، أما المتغيرات المستقلة فهي: عدد الأعضاء في مجلس الإدارة نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ، عدد اجتماعات مجلس الإدارة ، المدير التنفيذي

من العائلة المالكة للشركة نسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة ، أما المتغيرات الضابطة فهي حجم الشركة ، نسبة المديونية ، عمر الشركة.

إجراءات التحليل الإحصائي

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها ، كما تم اعتماد المعالجات الإحصائية الآتية:

(1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics) وذلك لمعرفة كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لكل متغير

(2) اختبار العلاقة الخطية المتعددة (Multicolleniarity) للتأكد من عدم وجود تداخل خطي أو ارتباط عالي بين متغيرات الدراسة ، وذلك باستخدام اختبارين هما (VIF) Variance Inflation Factor (Tolerance),

(3) إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات وذلك باستخدام اختبار Durbin- Watson.

(4) تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple liner Regression) وذلك من أجل إختبار فرضيات الدراسة ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الخاتمة

في هذا الفصل تم التعرف على منهجية الدراسة ومجتمع البحث وبصلة البحث ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية .

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

الفصل الرابع :التحليل الاحصائي ومناقشة النتائج

مقدمة :

تُعد منهجية الدراسة والاجراءات المتبعة فيها إحدى أهم المحاور الرئيسة التي يتم الاستناد إليها لإنجاز الجانب العملي للدراسة ، حيث يتم من خلالها الحصول على البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي ، وذلك من اجل التوصل لنتائج تُمكن الباحث من تفسيرها ، وبالتالي يتم تحقيق الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها.

وصف عينة الدراسة (الاحصائيات الوصفية لعينة الدراسة)

جدول (1) خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر		
	أنثى		
المجموع			
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	اقل من 30 سنة		
	من 30 - اقل من 40		
	من 40 - اقل من 50		
	50 سنة فأكثر		
المجموع			
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم عام		
	دبلوم		
	بكالوريوس		
	دراسات عليا		

المجموع			
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة	مدير		
	نائب مدير		
	مشرف		
	موظف		
المجموع			
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات		
	من 5 – أقل من 10		
	أكثر من 10 سنة		
المجموع			

اختبار العلاقة الخطية المتعددة

من أجل ضمان عدم وجود مشاكل تداخل أو ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ،

تم استخدام اختبارين هما (Variance Inflation Factor (VIE),)

(Tolerance) ، ويشير (Gujarati& Porter ,2004) إلى أن معامل تضخم

التباين (VIF) يجب أن يكون أقل من (10) ، واختبار معامل التباين المسموح يجب أن

يكون أكبر من (0.10) وذلك للكشف عن وجود مشكلة التداخل الخطي (

Multicollinearity) ما بين متغيرات الدراسة.

جدول (2) اختبار العلاقة الخطية المتعددة

اسم المتغير	معامل التباين المسموح	معامل تضخم التباين 11
Tolerance		
حجم مجلس الإدارة	0.7120	1.4040
اجتماعات مجلس الإدارة	0.8780	1.1390
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	0.6890	1.4510
التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة	0.5320	1.8800
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	0.8310	1.2030
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.7310	1.3680
تركز الملكية	0.5420	1.8440
تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة	0.7940	1.2590

يوضح الجدول أعلاه رقم (2) أنه لا يوجد ارتباط خطي ما بين المتغيرات ، لأنَّ نتائج معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات كانت أقل من (10) كما أن نتائج معامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات كانت أكبر من (0.10) وبالتالي لا وجود لمشكلة الارتباطات أو التداخلات الخطية المتعددة (Multicollinearity) ما بين المتغيرات المستقلة.

(4-4) اختبار الارتباط الذاتي تم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات وذلك باستخدام اختبار Durbin- Watson. ويرى 2008, Gujarati & Porter أنه يجب أن تكون قيمة هذا الاختبار محصورة ما بين (0-4) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات.

جدول رقم (3) اختبار الارتباط الذاتي

أبعاد المتغير التابع (الأداء المالي)		.D.W	النتيجة
		قيمة	
العائد على الأصول		1.5580	لا يوجد ارتباط ذاتي
ربحية السهم		1.3590	لا يوجد ارتباط ذاتي

يوضح الجدول أعلاه رقم (3) أن قيمة DW تقع ضمن المدى الملائم ، الأمر الذي يشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في البيانات.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يقدم هذا الجزء من الدراسة الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من أجل الحصول على قراءات عامة أو وصف للبيانات وكيفية تنظيمها وتصنيفها وتلخيصها وكذلك عرضها بطريقة واضحة على شكل جدول حيث يتضمن الإحصاء الوصفي مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي) ، ومقاييس التشتت الانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة) ، كما هو موضح في الجدول رقم (4) أدناه:

جدول رقم (4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	نوع المتغير	أق قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حجم مجلس الإدارة	مستقل	7	13	11.08	1.497
اجتماعات مجلس الإدارة	مستقل	5٠	19	8	2.381
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	مستقل	0.0000	0.3077	0.0527	0.0736
التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة	مستقل	0.2727	1.0000	0.7428	0.1818
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	0.5455	1.0000	0.8395	0.122
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	٠,٠0.0000	0.5833	0.3613	0.0803
تركز الملكية	مستقل	0.1600	0.8849	0.6131	0.2091
تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	0.0000	0.2857	0.0721	0.0746
العائد على الأصول	تابع	-0.0017	0.0251	0.0119	0.0049
ربحية السهم	تابع	-0.0200	0.6800	0.2077	0.1448

يوضح الجدول السابق رقم (4) ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي " لحجم مجلس الإدارة" ما قيمته (11.08) أي ما يعادل احد عشر عضواً ، حيث بلغت أقل قيمة (7) أعضاء وأعلى قيمة (13) عضواً ، مما يشير إلى تقيد البنك السعودي البريطاني بتعليمات الحوكمة والتي تنص على " أن يكون الحد الأدنى لحجم مجلس الإدارة (5) أعضاء والحد الأعلى (13) عضواً". بلغ المتوسط الحسابي " لإجتماعات مجلس الإدارة" ما معدله (8) إجتماعات سنوياً ، حيث بلغت أقل قيمة (5) إجتماعات وأعلى قيمة (19) إجتماعاً ، مما يشير إلى تقيد معظم البنك السعودي البريطاني بتعليمات الحوكمة والتي تنص على أن " يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً واحداً على الأقل كل شهرين بحيث لا يقل عدد إجتماعاته خلال السنة المالية عن ستة إجتماعات".

تشير الى البنك السعودي البريطاني ، حيث عقد 5 إجتماعات في عام 2011. بلغ المتوسط الحسابي " للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة" ما قيمته (5.27%) ، حيث بلغت أقل قيمة (0%) وأعلى قيمة (30.77%) ، مما يدل على عدم إهتمام البنك السعودي البريطاني بالشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة. - بلغ المتوسط الحسابي " للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة ما قيمته (74.28 %) ، حيث بلغت أقل قيمة (27.27%) وأعلى قيمة (100%) ، حيث يدل على أن معظم مجالس الإدارة في البنك السعودي البريطاني يحمل أعضاؤها تخصص من التخصصات التالية (المحاسبة المالية ، الاقتصاد الأعمال ، ومن ناحية أخرى هناك مجالس إدارة يمتلك أعضاؤها تخصص من التخصصات السابقة ، مما يشير إلى تقيد جميع البنك السعودي البريطاني بالتعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك في ما يخص الشروط التي يجب ان تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس ادارة البنك والتي تنص على أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال".

بلغ المتوسط الحسابي " لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة" ما قيمته (83.95%) ،
حيث بلغت أقل قيمة (54.55%) وأعلى قيمة (100%) ، وهذا يشير لإمتلاك معظم
مجالس الإدارة في البنك السعودي البريطاني لأعضاء يشغلون عضويات في مجالس أخرى ،
وهذا يزيد من خبراتهم في التعامل مع القضايا الإدارية والمالية التي تواجه البنك. -

بلغ المتوسط الحسابي " لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة" ما قيمته (36.13%) ، حيث
بلغت أقل قيمة (0%) وأعلى قيمة (58.33%) ، مما يشير إلى تقيد البنك (** 0%)
السعودي البريطاني بتعليمات الحوكمة والتي تنص على " أنه يجب أن يكون ثلث أعضاء
مجلس الإدارة على الأقل أعضاء مستقلين".

- بلغ المتوسط الحسابي " لتركز الملكية" ما قيمته (61.31%) ، حيث بلغت أقل قيمة
(16 %) وأعلى قيمة (88.49%) ، مما يدل على أن نسبة تركيز الملكية بيد كبار
المساهمين (المساهمين المالكين 5% فأكثر من أسهم البنك مرتفعة في البنك السعودي
البريطاني.

بلغ المتوسط الحسابي " تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة" ما قيمته (7.21%) ، حيث
بلغت أقل قيمة (0) وأعلى قيمة (28.57%) ، مما يدل على أن نسبة تمثيل الإناث في
مجالس الإدارة البنك السعودي البريطاني لا تزال ضعيفة ، وهذا يدل على أن هنالك فجوة
واسعة لمشاركة الإناث بالمقارنة مع الذكور في مجالس إدارة البنك السعودي البريطاني.

- وفي ما يتعلق بالأداء المالي البنك السعودي البريطاني ، يلاحظ أنَّ الأداء المالي خلال الفترة
التي غطتها الدراسة كان متدني وبشكل واضح في ما يتعلق بالعائد على الأصول ، حيث بلغ
المتوسط الحسابي " للعائد على الأصول" ما قيمته (1.19%) ، حيث بلغت أقل قيمة (-
0.17 %) وأعلى قيمة (2.51%) ، كما أن الانحراف المعياري بلغ (0.49%) ، مما
يعني أن نسبة العائد على الأصول في البنك السعودي البريطاني متقاربة جداً. ومن جهة

أخري بلغ المتوسط الحسابي " لربحية السهم " ما قيمته (0.2077) ، حيث بلغت أقل قيمة (-0.02) وأعلى قيمة (0.68) .

اختبار الفرضيات

لإختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها ولمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، تم الإعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple liner Regression) وفقاً لقاعدة القرار التالية: ترفض الفرضية الصفرية أو العدمية h_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت مستوى الدلالة (sig) " اقل من او تساوي (0.05) ، في حين تقبل الفرضية الصفرية أو العدمية h_0 وترفض البديلة H_a إذا كانت مستوى الدلالة (sig) " أكبر من " (0.05) .

الفرضية الرئيسية الأولى h_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني. حيث تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى h_{01} من خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد للعائد على الأصول كما في الجدول رقم (5) أدناه.

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاثـر خصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول .

اسم المتغير	معامل الانحدار B	قوة التأثير Beta	T-Value	مستوى الدلالة Sig
ثابت	-1.8240	-	-,2410	0.2200
حجم مجلس الإدارة	-0.0670	-0.0980	-0.7000	0.4870
اجتماعات مجل لإدارة	-0.0150	-0.0600	-0.4810	0.6320
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	2.2670	0.2890	2.0380	0.0460
التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس لإدارة	-1.0430	-0.2440	-1.5150	0.1350
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	-0.2130	-0.0370	-0.2840	0.7780
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-2.1030	-0.2680	-1.9460	0.0570
تركز الملكية	-0.1090	-0.0380	-0.2360	0.8150
تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة	-2.8870	-0.3070	-2.3250	0.0240
0.4890				R
0.2390				R Square
2.1550				F
0.0460,				Sig

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (5) إلى ما يلي: إن مستوى الدلالة للنموذج هي ($\text{sig} = 0.0460$) ، وبناءً على قاعدة القرار المذكورة سابقاً يظهر لنا أن مستوى الدلالة للنموذج أقل من (0.05) ، إذاً يتوجب رفض الفرضية الرئيسية (العدمية) الأولى $ho1$ وقبول الفرضية البديلة لها Ha ، وهذا يشير إلى أنه يوجد أثر ذو

دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.

وتعكس قيمة معامل الارتباط ($R = 0.489$) مستوى متوسط من الارتباط بين المتغيرات: المستقلة والتابعة ، كما أن معامل التحديد R^2 يشير إلى القوة التفسيرية للنموذج ، أي بمعنى أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة بخصائص مجلس الإدارة مجتمعة تفسر ما نسبته 23.9% من التغير الذي يحصل في المتغير التابع والمتمثلة بالعائد على الأصول (ROA) ، ويعزى ما تبقى من النسبة إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها الباحث. -
ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى ho1 ثمانية فرضيات فرعية كما يلي:

ho1-01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة ho1-1: على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (5) أن مستوى الدلالة الإحصائية لحجم مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.4870$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 > a$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني".

ho1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

($\alpha \leq 0.05$) لإجماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (5) أن مستوى الدلالة الإحصائية لإجتماعات مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.6320$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني".

ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة)

($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (5) أن مستوى الدلالة من الإحصائية للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0460$) وهي أقل مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وقد بلغت قوة التأثير (0.2890 Beta) وهذا يدل على وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة والعائد على الأصول ، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني".

ho1-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (5) أن مستوى الدلالة الإحصائية للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت (sig = 0.1350) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني".

ho5-01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (5) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت (sig = 0.7780) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha > 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني".

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (5) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتركز الملكية قد بلغت (sig = 0.8150) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني".

8-10: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (5) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0240$) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta } 0.3070$) وهذا يدل على وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة و العائد على الأصول ، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني".

استناداً على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (5) فإن معاملة الانحدار الخطي المتعدد تكون كما يلي:

العائد على الموجودات ($ROA = -1.8240 - 0.0670$) (حجم مجلس الإدارة) -
0.0150 (اجتماعات مجلس الإدارة) 2.2670 (الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة) -
1.0430 (التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة) - 0.2130 (تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة) - 2.1030 (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) - 0.1090 (تركيز الملكية) - 2.8870 (تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة).

وبعد اختبار الفرضية الرئيسية الأولى ، $ho1$ ، وفرضياتها الفرعية وبناءً على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (5) يظهر ما يلي:

— وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني ، ووجود علاقة سلبية ذات

دلالة إحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.

لا يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة الأخرى والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة ، اجتماعات مجلس الإدارة التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة ، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، تركيز الملكية) على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية المشتقة منها

نتيجة اختبار		الفرضية	رمز الفرضية
الفرضية	فرضيات		
البديلة	البحث		
	(الصفرية)		
الفرضية الرئيسية الأولى Hol			
قبول	رفض	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني	Hol1
الفرضيات الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى Hol1			
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.	Hol-1
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على لعائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.	Hol-2

Hol-3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.	رفض	قبول
Hol-4	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.	قبول	رفض
Hol-5	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.	قبول	رفض
Hol-6	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.	قبول	رفض
Hol-7	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على لعائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.	قبول	رفض
Hol-8	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (80٨) في البنك السعودي البريطاني.	رفض	قبول

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول رقم (6) أعلاه إلى ما يلي: إن مستوى الدلالة للنموذج هي ($\text{sig} = 0.0000$) ، وبناءً على قاعدة القرار المذكورة سابقاً يظهر لنا أن مستوى الدلالة للنموذج أقل من (0.05) ، إذاً يتوجب رفض الفرضية الرئيسية (عدمية الثانية ho2 وقبول الفرضية البديلة لها Ha) ، وهذا يشير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

تعكس قيمة معامل الارتباط ($R = 0.6600$) مستوى مرتفع من الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، كما أن معامل التحديد R^2 يشير إلى القوة التفسيرية للنموذج ، أي بمعنى أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة بخصائص مجلس الإدارة مجتمعة تفسر ما نسبته 43.6% من التغير الذي يحصل في المتغير التابع والمتمثل بالعائد على السهم (EPS) ، ويعزى ما تبقى من النسبة إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها الباحث.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الثانية ho2 ثمانية فرضيات فرعية كما يلي:

ho2-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لحجم مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.5370$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني".

h02-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لإجماعات مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0640$) وهي أكبر من مستوى

الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني".

h02-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (6) أن مستوى الدلالة الإحصائية للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0080$) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta} = 0.3350$) وهذا يدل على وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة والعائد على السهم ، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني".

ho2-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (6) أن مستوى الدلالة الإحصائية للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.1870$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني".

h02-5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (6) أن مستوى الدلالة أقل من الإحصائية لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0080$) وهي مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta} = 0.3080$) وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة والعائد على السهم وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه ' يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني".

02-6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.1040$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني".

h02-7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز

الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (6) أن مستوى الدلالة

الإحصائية لتركز الملكية قد بلغت ($\text{sig} = 0.5920$) وهي أكبر من مستوى الدلالة

الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر

ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على السهم (

EPS) في البنك السعودي البريطاني " .

h02-8: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس

أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي

البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (6) أن مستوى الدلالة

الإحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0010$) وهي أقل من

مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta} = 0.4170$) وهذا

يدل على وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة

والعائد على السهم ، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على

أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء

مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني " .

استناداً على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (6) فإن معاملة

الانحدار الانحدار الخطي المتعدد تكون كما يلي:

العائد على السهم ($\text{EPS} = -2.4350 + 0.0600$) (حجم مجلس الإدارة) -

0.0580 (اجتماعات مجلس الإدارة) + 3.0800 (الشهادات المهنية لأعضاء مجلس

الإدارة-0.9280 (التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة)+ 2.1010 (تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة)-1.8060 (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة 0.2510)
 تركز الملكية)- 4.600 (تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة).

وبعد اختبار الفرضية الرئيسية الثانية ho2 وفرضياتها الفرعية وبناءً على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (6) يظهر للباحث ما يلي:--

وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية لكل من الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة وتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) ، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

لا يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة الأخرى والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة ، اجتماعات مجلس الإدارة التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، تركز الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

جدول رقم(7) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية المشتقة منها

نتيجة اختبار الفرضية		رمز الفرضية
فرضيات	أساء	الفرضية
الفرضية الرئيسية الثانية Ho2		
قبول	رفض	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ لخصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.

الفرضيات الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية Ho2			
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.	Ho2-1
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لاجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.	Ho2-2
قبول	رفض	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.	3Ho2
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.	Ho2-4
قبول	رفض	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.	5-2H

رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.	Ho2-6
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتركز الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.	7-7Ho
قبول	رفض	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني.	8-8H

ربط النتائج بالدراسات السابقة

قامت الدراسة الحالية باختبار "أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك السعودي البريطاني"، في محاولة للبحث حول طبيعة وأثر هذه المتغيرات على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني، حيث كان خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2019) وباستخدام التحليل الوصفي للمتغيرات ونتائج تحليل الفرضيات تمكّن الباحث من الوصول إلى أهم النتائج التالية:

أولاً: نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H_{o1} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.

وحيث كانت نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى H_{o1} (العائد على الأصول (ROA)) كما يلي:

1. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الأولى (1-1) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني. ويرى الباحث أن حجم مجلس الإدارة يقاس بفاعليته وليس بعدد أعضائه، حيث أنه من الممكن أن يكون إنحاز عدد قليل من أعضاء مجلس الإدارة الذين يقومون بواجباتهم ومهامهم بكفاءة وفاعلية أكبر من الذي يقوم به ضعف هذا العدد. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة، 2016)، ودراسة (Shan & Gong, 2017).

2. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثانية (12) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني. ويمكن للباحث تفسير ذلك بأن عدد إجتماعات

مجلس الإدارة تقاس بنسبة الإنجاز وليس بكثرة الاجتماعات وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليفة 2016)، ودراسة (اغنيم، 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزعي، 2016). ويرى الباحث أنها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.

3. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة (0-3) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . ويمكن للباحث تفسير ذلك بأن محتوى الشهادات المهنية ماهي إلا خبرة عملية لحالات واقعية، وليست مجرد نصوص ومواد نظرية، حيث تعطى هذه الشهادات لحاملها القدرة على إيجاد حلول مبتكرة والقدرة على التعامل مع القضايا المعقدة بحيث توفر مرونة أكبر وفرصة لإيجاد حلول بشكل أفضل. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الطراونة 2019).

4. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الرابعة (14) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أنه ليس من الضروري على كل من يحصل على تخصص من التخصصات التالية (المحاسبة المالية، الاقتصاد، الأعمال) أن يعمل في تلك التخصصات، وبالتالي لن يكون لديه الخبرة والقدرة الكبيرة على التأثير على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعي 2016 ، ودراسة (الخدش والوشلي، 2019).

5. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الخامسة (0) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة

(Fadilah, 2017) ، ودراسة (اغنيم، 2019).

6. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية السادسة (16) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أن الأعضاء المستقلين قد يفتقرون إلى المعرفة اللازمة بأمور البنك وأنشطته التشغيلية، أو أنَّ عدد الأعضاء المستقلين غير كافٍ للتأثير على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعيبي 2016)، ودراسة (الطراونة 2019، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي، 2015) ، ودراسة (Shan & Gong 2017) ودراسة (2017) (Fadzilah). ويرى الباحث أنها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترات التي أجريت فيها هذه الدراسات.

7. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية السابعة (0) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha > 0.05$) لتركز الملكية على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أن تركيز ملكية أسهم البنك في يد عدد محدود من المساهمين

لا يكون له أثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة 2016، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي، 2015)، ودراسة (مسمح، 2018). ويرى الباحث أنها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترات التي أجريت فيها هذه الدراسات.

8. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثامنة - أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني. ويرى الباحث أن نسبة تمثيل الإناث في مجالس

إدارة البنوك لاتزال منخفضة. ومن الملاحظ تمكين واختيار الذكور بشكل أكبر في مجالس إدارة البنوك، حيث أن وجود الإناث بهذه النسبة المنخفضة قد يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعيبي 2016) ودراسة (أبو عاقولة 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخدّاش والوشلي، 2019).

ويرى الباحث أنها اختلفت بسبب اختلاف الفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.